CD/PV.1053
20 February 2007

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد خوان أنطونيو مارتش (إسبانيا)

(A) GE.07-61116 130707 160707

الرئـــيس: (تكلّم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والخمسين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحـــوا لي بادئ ذي بدء بالإدلاء ببيان استهلالي بمناسبة بداية فترة رئاسة إسبانيا. وإذ تستهل إسبانيا فترتها الرئاسية الأولى لمؤتمر نزع السلاح، أود أولاً الثناء ببعض الكلمات على العمل الرائع الذي أنجزه سلفي في الرئاسة. وبينما يحق القول بأن الرؤساء الستة لهذا العام، على الرغم من تباين أولوياتنا أو أفضلياتنا، قد تعاونوا بطريقة في غاية السهولة والسلاسة منذ البداية في إطار جهودنا الرامية إلى إضفاء الاستمرارية والهيكلية على عمل المؤتمـــر، يحـــق القول أيضاً بأن الفضل في ذلك يعود إلى حد كبير إلى النوايا الحسنة التي أبدتها السفيرة غلودين ميتشالي التي أدى صبرها وعملها المتقن فيما يتعلق بتجميع المعلومات والآراء من جميع الوفود، علاوة على أسلوبها الشخصـــي ومـــا تحلت به من رِفق ولُطف، إلى تذليل جميع الصعاب ووضع خطة العمل التي اعتمدناها. فنحن مدينون بالكثير لعمل السيدة ميتشالي.

كمـــا يسعدني أن يكون إلى جواري الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي اوردجونيكيدزه، الذي يشرفنا بحضـــوره الـــيوم. فخبرته الطويلة بهذه المسائل وما حققه من إنجازات طوال كل هذه السنوات في جنيف جدير بالتقدير الخاص.

وأود أيضاً التعبير عن التقدير للأساليب البناءة التي انتهجها جميع الوفود الحاضرة هنا التي أبدت – وذلك ما يبشر بالكثير – استعدادها للشروع في حوار كامل وملتزم بشأن البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر.

ويجدر أيضاً ذكر الرؤساء الستة للعام السابق الذين وضعوا للمرة الأولى، بقيادة بولندا وإشراف السفير راباكي، هيكلاً لعملهم، وجعلوا التخطيط للمؤتمر مهمة ذات بُعد سنوي، وقد وضعنا على هذا الأساس البرنامج العمودي الفعال الذي سيُتّبع طوال عام ٢٠٠٧.

وبفضل كل ذلك، أجد لحسن الحظ أن هذه العبارات الموجزة لا تتطلب تضمينها قائمة بالمهام التي يتعين إنجازهـــا، بـــل هي أشبه ما تكون بمجرد عمل إداري، أي عمل الغرض الأساسي منه اطلاع الجلسة العامة على الجدول الزمني للجلسات التي ستعقد خلال رئاستنا للمؤتمر، وبالتالي نعلن رسمياً عن العمل المكثف الذي سيقوم به المؤتمر عند استئناف إجراءاته.

ويتســـق كل ذلك، من حيث الجوهر والشكل، مع الأهداف التي تصبوا إسبانيا إلى تحقيقها في إطار هذا المؤتمر الموقر. وقررت إسبانيا منذ أمد أن يكون حضورها في المؤتمر بناء إلى حد بعيد، ساعية في ذلك، شأنها شأن الوفود الأخرى، إلى أن تكون جزءاً من الحل وليس من المشكلة. وظللنا نعتقد دائماً أن نزع السلاح يتطلب نهجاً واقعـــياً الغرض منه مد الجسور بغية تسوية خلافات محددة وتيسير البدء في المفاوضات. وفي هذا السياق، يأمل بلدي أن يكون من نتائج عمل هذا العام بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويبدأ العمل اليوم خلال فترة رئاسة إسبانيا بجلسة غير رسمية عقب هذه الجلسة العامة التي ستكرس للبند ٥ مـــن جدول الأعمال، "الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة من هذه الأسلحة: الأسلحة الإشعاعية"؛ وسيترأس الجلسة المنسق المسؤول عن هذا الموضوع، سفير بلغاريا، السيد بيتكو دراغانوف. وسيُناقش

الموضوع نفسه في جلستين أخريين تعقدان في فترة ما بعد الظهيرة، يوم غد الثلاثاء ويوم الأربعاء الموافق ٢١ من هذا الشهر بين الساعة ١٥/٠٠ والساعة ١٨/٠٠. وستُعقد جلستان لاحقاً يوم الخميس الموافق ٢٢ من هذا الشهر إحداهما صباحية (من الساعة ١١/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠) والأخرى في فترة ما بعد الظهيرة (من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠)، وستُعقد جلسة صباحية يوم الجمعة ٢٣ من هذا الشهر، وسيتناول المؤتمر البند ٦ من جدول الأعمال، "البرنامج الشامل لنزع السلاح" في جلسة غير رسمية بتنسيق سفير إندونيسيا، السيد مكارم ويبيسونو.

وسيشهد الأسبوع التالي عقد جلسات غير رسمية في فترة ما بعد الظهيرة يوم الاثنين ٢٦، ويوم الثلاثاء ٢٧ ويوم الأربعاء ٢٨ من هذا الشهر، وذلك عقب الفترة الزمنية المعتادة من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ برئاسة سفير المملكة المتحدة، السيد جون دانكان، وتتناول الجلسات البند ٧ من جدول الأعمال، "الشفافية في مسألة السلاح"، وسنكون قد وصلنا بالتالي إلى نهاية الجولة الأولى من مناقشة جميع البنود الواردة في جدولنا الزمني لهـــذا العام، وسنبدأ على الفور الجلسة غير الرسمية الأولى من الجولة الثانية لهذه لمرحلة الأولى المتعلقة بالبند ١، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، بتنسيق سفير النرويج، السيد فيغير سترومن، وستبدأ يوم الخميس الموافق ١ آذار/مارس في جلسة صباحية وأخرى بعد الظهر وجلسة صباحية يوم الجمعة ٢ آذار/مارس.

وخـــلال الأسبوع الممتد من ٥ إلى ٩ آذار/مارس سنقوم في جلساتنا الثلاث غير الرسمية التي ستُعقد بعد ظهـــيرة يوم الاثنين الخامس من آذار/ مارس، والثلاثاء السادس منه، والأربعاء السابع منه، بتناول البند ٢، "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، بتوجيهات نيرة من سفير إيطاليا، السيد كارلو تريتزا، ويعقب ذلك عقد جلسة صباحية وأخرى بعد الظهر يوم الخميس الثامن من آذار/مارس، وعقد جلسة صباحية يوم الجمعة التاسع من آذار/ مارس لتحليل الفرع ٣، "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي"، بتوجيه من المنسق سفير كندا، السيد بول ماير.

وأخـــيراً، ســـيكرّس الأسبوع الأخير من فترة رئاسة إسبانيا للبندين ٤ و٥ من جدول الأعمال، "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" و"الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة: الأسلحة الإشعاعية"، ويـــتولى التنسيق على التوالي سفير البرازيل، السيد كارلوس دا روشا بارانهوس، والسفير دراغانوف الذي ذكرته آنفاً.

وأود قبل أن أختتم حديثي أن أوجه الدعوة مرة أخرى إلى كبار الشخصيات السياسية لمخاطبة المؤتمر، ســـواء أكـــانوا أعضاء في حكومات بلدانهم، أم برلمانيين، أم ممن يتقلدون مناصب عليا. فمشاركتهم ستساعد بالتأكـــيد على تعزيز مناقشاتنا ورفع مستوى التركيز المطلوب دائماً بالنسبة للمسائل الحساسة التي نناقشها هنا. وفي هـــذا السياق، يسعدني الإعلان عن عقد جلسة عامة يوم ٢٢ من هذا الشهر في تمام الساعة ١٠/٠٠ بمناسبة زيارة وزير المملكة المتحدة المسؤول عن نزع السلاح الذي يخاطب المؤتمر.

وســـيكون الأســـبوع الذي يبدأ في ١٢ آذار/مارس مؤاتياً بشكل خاص لأنه يوافق انعقاد الجزء الرفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان، إذ سيجد وزراء خارجية آخرون الفرصة لعرض مداخلاتهم السياسية أمام المؤتمر. وأحثكم جميعاً على ترتيب مشاركة وزراء خارجية بلدانكم، علماً بأن من الأمثل أن يخاطبوا المؤتمر في الجلسات

العامـــة التي ستعقد يوم الثلاثاء، وستبذل الرئاسة كل ما في وسعها لتنظيم جلسات عامة مخصصة لأي من كبار المســؤولين الراغبين في المساهمة في عملنا. ولهذه الغاية أدعو الوفود والمنسقين إلى تفهم الأمر وتقديم الدعم، كما أدعو إلى حضور كامل الأعضاء الذي تستحقه مثل هذه العروض.

(وتابع بالفرنسية)

وأتمـــنى موفور الحظ للمنسقين في المهام الموكلة لكل منهم، وأدعو الوفود الحاضرة إلى أن تقدم لهم كل الدعم الممكن الذي لا تنجح أي جهود من دونه.

(وتابع بالإنكليزية)

وأنا أتولى الرئاسة، أود أن أشكركم، أيها السيدات والسادة، بخصوص منحي هذا الدعم، الذي أشكر الأمانة عليه أيضاً حيث تساهم دوماً بفعالية كبيرة في إجراءاتنا.

(وتابع بالإسبانية)

وأود إبلاغ الجلسة العامة الآن بأن قائمة المتكلمين لهذه الجلسة تضم التالية أسماؤهم: سفير ألمانيا السيد بيرهـــارد براســـارد الذي سيخاطب الجلسة باسم الاتحاد الأوروبي بشأن استعمال الإرهابيين للمواد الإشعاعية؛ وسفير تركيا السيد أحمد أوزومكو الذي سيدلي ببيان عام؛ وسفير ألمانيا السيد بيرهارد براسارد الذي سيخاطب الجلسة باسم الاتحاد الأوروبي بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح. والكلمة لسفير ألمانيا السيد براساك.

الســـيد براســـاك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي بشأن استخدام الإرهابيين للمواد الإشعاعية.

أولاً، أود تهنئـــتكم عـــلى توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني ويشرفني أن أؤكد دعم الاتحاد الأوروبي الـــتام لجهودكم الرامية إلى توجيه عمل هذا المؤتمر. كما أود أن أكرر ما قلتموه عن سلفكم. فكذلك يقول جميع من في هذه القاعة.

واسمحـــوا لي أيضاً أن أهنئ سفير بلغاريا السيد دراغانوف وسفير إندونيسيا السيد ويبيسونو على تولي منصـــبيهما كمنســـقين. ويـــود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، ولجميع المنسقين، دعمه التام لجهودكم الرامية إلى توجيه وقيادة عملنا في إطار مختلف بنود جدول الأعمال.

مـــنذ وضع جدول الأعمال التقليدي الأول لمؤتمر نزع السلاح، طرأ تغير كبير على المناخ الأمني وعلى التحديات العالمية التي تواجه الأمن الدولي. ومن التحديات الجديدة التي طرأت خطر استخدام الإرهابيين لما يسمى "قنبلة قذرة". وهذا الخطر حقيقي. لقد بيّنت مأساة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أن الإرهابيين على استعداد لاستخدام أي وسيلة لتنفيذ أعمالهم الإجرامية ولإشاعة الرعب. إن مثل هذه الأجهزة لا تعد أسلحة دمار شامل فعلية، لكنها تعمل عمل "أسلحة الدمار الشامل" بسبب تأثيرها النفسي بشكل أساسي، إذ تثير الرعب في المناطق

المكـــتظة بالسكان على وجه الخصوص. ويكمن تأثيرها الرئيسي في ما تحدثه من أضرار معنوية واقتصادية بسبب نشر الخوف والذعر وما تحدثه من إرباك، الشيء الذي قد يتسبب في إخلاء أو ترحيل السكان المتضررين.

وفي هـــذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ باعتماد استراتيجية لمكافحة الإرهاب أكدت من جديد على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول في مكافحة تهريب المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وغيرها من المواد الأخرى القاتلة. ويود الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى بذل جهود جديدة للتعامل مع المخاطر التي يسببها ترك تداول المواد الإشعاعية بلا رقيب.

وقد يحصل الإرهابيون على المواد الإشعاعية أو المخلفات النووية التي لا تخضع للسيطرة الوطنية الشاملة ويستخدمونها في قنابل قذرة. والواقع أن الأسلحة القذرة قد تكون السلاح المفضل للإرهابيين.

ويرحـــب الاتحـــاد الأوروبي بالمدونة المنقحة لقواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها، التي اعـــتمدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبالقرار ٧٣/٦٠ المعنون "منع خطر الإرهاب الإشـــعاعي" الذي اتخذته اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي قد اعتمدت في عام ٢٠٠٤ توجيها صدر عن المجلس بشأن مراقبة المصادر المشعة المخـــتومة الشديدة المفعول، ويغطي هذا التوجيه معظم أجزاء مدونة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحـــن نرحب بالتعديلات التي أُدخلت على الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية، ونحث جميع الدول على القيام في أقرب وقت ممكن بالتوقيع على هذه النسخة الجديدة من الاتفاقية والتصديق عليها وتنفيذها.

ويمكـــن أن تأتي الحلول الدولية الأخرى لهذه المشكلة من عدة جهات منها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠.

لقـــد بينت استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل التي اعتُمدت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أن خطر حصول الإرهابيين على مواد منها المواد الإشعاعية، قد أضاف بعداً حرجاً جديداً لخطر الإرهاب. كما أوضحت كذلك الاستراتيجية أن عدم الانتشار، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة قد يساهم مســـاهمة جوهرية في الحرب العالمية ضد الإرهاب من خلال تقليل خطر وصول جهات فاعلة غير الدول إلى عدة أشـــياء منها، المواد الإشعاعية. ومن الأجزاء المكملة لتلك الإستراتيجية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تعزيز أمن المواد الحساسة بالنسبة للانتشار، والأجهزة والخبرات الموجودة في الاتحاد الأوروبي ومنع الحصول عليها دون إذن، مـــع استخدام عدة أساليب لدرء مخاطر تحويلها مثل، تحسين مراقبة المصادر شديدة الإشعاع. وعلاوة على ذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي التشجيع على اعتماد تدابير مماثلة في بلدان ثالثة خارج الاتحاد الأوروبي.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على العمل سوياً في إطار الصكوك الدولية القائمة بغية منع الإرهابيين بفعالية من حيازة المواد الإشعاعية، ويشدد على أهمية التدابير الوطنية في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير براساك على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لسفير تركيا السيد أحمد أوزومكو.

السيد أوزومكو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع وأن أؤكد لكم تعاون ودعم وفد بلدي التامين. وأنا على ثقة من أننا لن نفقد، خلال فترة قيادتكم القديرة، زخم تنفيذ الإطار التنظيمي الذي وضعتموه أنتم والرؤساء الخمسة الآخرون.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر من خلالكم لسفيرة جنوب أفريقيا السيدة غلودين ميتشالي وللعاملين معها على البداية المتميزة التي وفروها لمداولات عام ٢٠٠٧. ونأمل صادقين أن تمهد هذه البداية الطريق للعمل الموضوعي ولتحقيق نتائج ملموسة خلال هذا العام.

لقد أكمل مؤتمر نزع السلاح الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية في إطار البنود الأربعة الأولى من جدول الأعمال، منذ المرة الأخيرة التي خاطبت فيها جلسة عامة رسمية. وبدأنا بالأمس مداولاتنا غير الرسمية بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة لهذه الأسلحة، فضلاً عن الأسلحة الإشعاعية، وهي البند الخامس من جدول الأعمال.

وعلى الرغم من تلخيص آرائنا بشأن هذه المسائل في بيان عام قُدّم في المؤتمر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ورغم بحث هذه الآراء بإسهاب أثناء الجلسات غير الرسمية، فإن وفد بلدي يرى ضرورة إبراز بعض النقاط الأساسية في مساهماتنا، لفائدة الوفود التي لم تتمكن من متابعة جميع الجلسات، وكذلك لفائدة الجمهور على نطاق أوسع.

أبرزت مداولاتنا المتعلقة بالبند ١ من جدول الأعمال الأهمية التي يعلقها جميع الوفود على الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. كما أبرزت تلك المداولات أن بناء الثقة من خلال تقاسم المعلومات والشفافية يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق هذا الهدف. ويدل على ذلك العديد من المواضيع الواردة في تجميع المعلومات الذي أعده منسق البند ١ سفير النرويج السيد سترومن، تحت عنوان "تجميع المقترحات الملموسة المتعلقة بالمسائل الموضوعية التي تتطلب المزيد من الاهتمام المركز أثناء الجزء الثاني من الدورة السنوية، من أجل الشروع في المفاوضات".

ويتضمن هذا التجميع الكثير من الأفكار التي قدمتها الوفود، وأفكاراً تتراوح من تقاسم المعلومات إلى معاهدات متكاملة وملزمة قانوناً ومتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. ونرى أن التقييم الواقعي سيوجهنا نحو نهج تصاعدي يبدأ من القاسم المشترك الأدنى. وفي هذا السياق، يبدو أن نقطة البداية الجيدة تتمثل في بناء الثقة من خلال زيادة تقاسم المعلومات والشفافية، على نحو ما أشارت إليه عدة وفود خلال الأسبوع.

ونعتقد أن ذلك من شأنه المساعدة على بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، الشيء الذي سيساعد بدوره في إيجاد مناخ يؤدي إلى نزع السلاح النووي. وسيؤثر ذلك أيضاً

تـــأثيراً إيجابـــياً في الدعامـــتين الأخريين لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهما منع انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

وقـــد يؤدي أيضاً هذا النوع من تقاسم المعلومات والشفافية إلى زيادة الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ونأمل أن يقود ذلك إلى قدر أقل من الانتشار العمودي وإلى المزيد من نزع السلاح النووي. وباختصار، ستكون زيادة بناء الثقة من خلال تقاسم المعلومات والشفافية مفيدة لوقف سباق التسلح النووي ولتحقيق المزيد من نزع السلاح النووي بأكثر من طريقة واحدة.

ونحن ندرك أن العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم فعلاً بتقاسم المعلومات مع بعضها البعض على أساس ثنائي، فضلاً عن تبادل المعلومات على نطاق أوسع مع بقية العالم. ولقد رأينا أمثلة جيدة على ذلك خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة هنا في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونشجع جميع الدولة الحائزة للأسلحة النووية على الدخـــول في مثل هذا التبادل. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح سيكون قد حقق نتيجة ملموسة وقام بخطوة قيّمة باتجاه تحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح النووي، إذا تمكن من اعتبار تقاسم المعلومات والشفافية مسألة يمكن إحراز تقدم بشأنها، وإذا تمكن من وضع طريقة تمكّن من تنفيذ ذلك بطريقة أكثر انتظاماً وشفافية.

وفـــيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال، الذي نسّقه سفير إيطاليا السيد كارلو تريزا، فقد أبرز وفد بلـــدي الأهمـــية الخاصة التي تعلقها تركيا على التفاوض بشأن وضع معاهدة عالمية غير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشـــطارية لأغـــراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومثلما أعربت عدة وفود خلال الأســـابيع الـــثلاثة الماضية، نرى أيضاً أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيضغ حداً أقصى للمواد الانشطارية المصممة للاستخدام في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعليه، فنحن ممن يعتقد أن حظـــر إنتاج مثل هذه المواد سيعزز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح على السواء. وبطبيعة الحال، يتعين على النهج الشامل وغير التمييزي أن يتضمن مسألة المخزونات الموجودة حالياً ومسألة التحقق.

وينـــبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يحقق الفائدة القصوى من الزخم الذي اكتسبته هذه المسألة خلال العام الماضي وأن يبذل قصارى جهده بغية تحقيق تقدم بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي مسألة نعتقد أنها جاهزة للتفاوض بشأنها.

وأثناء المداولات بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، بتوجيه من سفير كندا، السيد بول ماير، أوضح وفد بلـــدي أن استخدام تركيا للفضاء الخارجي قد ازداد بشكل كبير خلال السنوات الماضية. فهناك شركة مساهمة تركـــية "Turksat"، تمـــتلك وتشغل ثلاثة سواتل في الوقت الراهن. ورغم أن عدد الأجهزة التركية الموجودة في الفضاء قد يبدو متواضعاً فإنها لا تقل قيمة عن الأجهزة التابعة لجهات أخرى. ويعود السبب في ذلك إلى أن تركيا تعتمد على هذه الأجهزة الموجودة في الفضاء لأغراض منها، نقل البيانات والاتصالات الصوتية، والملاحة، والبث وشـــبكة الإنترنت. ومما لا شك فيه أن هذا الاعتماد سيزداد في المستقبل نظراً للتخطيط لإطلاق سواتل جديدة. وباختصار، تمتلك تركيا أجهزة في الفضاء تعتمد عليها في الحياة اليومية وستستمر في الاستفادة بشكل متزايد من الفضاء الخارجي.

هذه هي الأسباب التي تجعل تركيا تعلق أهمية متزايدة على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد الآراء والمقترحات المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني الدولي القائم الموجّه لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وترى تركيا أن حماية الحق في الوصول بحرية إلى الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية هو أكثر أهمية من مكان النقاش أو أساليبه. ولهذا السبب ترى تركيا، بالنظر إلى التطورات الأخيرة، أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي جدير بالمناقشة هنا أيضاً في مؤتمر نزع السلاح.

وأثناء مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال، التي نسقها سفير البرازيل السيد بارانهوس، ذكّر وفد بلدي الزملاء الموقرين بأن تركيا تؤيد الآراء والمقترحات المتعلقة بإيجاد آليات سياسية، يعقبها وضع صكوك دولية ملزمة قانوناً من شأنها أن تكفل عدم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وخلال هذه المناقشات، أوضحنا نقطة مفادها أنه لا مناص من الإشارة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء مداولاتنا في مؤتمر نزع السلاح ، ونحن نستعد للدورة الاستعراضية القادمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ستبدأ باجتماع اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٧ في فيينا هذا الربيع. ومع ذلك، أبرزنا أن العلاقة بين الضمانات الأمنية السلبية وبين معاهدة عدم الانتشار ليست مجرد علاقة تشابه بين الاثنين.

وفي واقع الأمر، أشار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها في مقرره رقم ٢ إلى القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع، كما أشار إلى الإعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية السلبية والإيجابية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر أنه يتعين النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمانات فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ويمكن أن تكون تلك الخطوات في شكل صك دولي ملزم قانوناً.

ووردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ إشارات محددة إلى الضمانات الأمنية السلبية. وفي هذا الصدد، وافق المؤتمر ضمن أمور أخرى، على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، قد عززت نظام منع الانتشار.

ومثلما أقر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، نحن ندرك أيضاً أن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية دوراً هاماً في تمديد الضمانات الأمنية السلبية. وقمنا أيضاً بعرض آرائنا بشأن هذه المسألة في البيان العام الذي أدلينا به في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. بيد أنه بالإضافة إلى هذه الملاحظات، اسمحوا لي أن أهنئ بلدان المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الذكرى الأربعين لمعاهدة تلاتيلولكو.

وأشرنا خلال المناقشات غير الرسمية بشأن الضمانات الأمنية السلبية، مع تناول الوضع الراهن، إلى أنه يجدر بنا أن نضع نصب أعيننا أن فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير قد أوصى الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعادة تأكيد تعهداتها السابقة بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول

غـــير الحائـــزة لتلك الأسلحة. وفي واقع الأمر، فإن اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، برئاسة الدكتور هانز بليكس، أوصت أيضاً بأنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقدم للـــدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً. كما أوصت اللجنة بأنه ينبغي للـــدول الحائـــزة للأسلحة النووية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقدم مثل هذه الضمانات بطريقة مستقلة.

وبشكل عام، نعتقد أن هناك ما يكفي من الأسباب التي تدعو إلى مناقشة مسألة الضمانات الأمنية السلبية كما ينبغي في إطار مؤتمر نزع السلاح، بصرف النظر عن مجرد كونها أحد البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر.

واسمحـــوا لي بإشارة موجزة إلى المناقشات غير الرسمية المتعلقة بالبند ٥ من جدول الأعمال، التي نسقها سفير بلغاريا السيد دراغانوف. فقد بدأت هذه المناقشات للتو ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي قوله. ومع ذلك، نود الإشارة إلى أن النقاش الدائر بشأن منع ما يُسمى "جهات فاعلة غير الدول"، والبعض منها منظمات إرهابية، من حيازة أسلحة دمار شامل، ينبغي أن يتم بصورة تتسق نصاً وروحاً مع القرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تجري المناقشات بأسلوب يعكس الجهود العالمية المبذولة لمحاربة الإرهاب الدولي، وينبغي ألا تخاطر بمنح المنظمات الإرهابية أي نوع من الاعتراف بها.

وفيما يتصل بالمناقشات آنفة الذكر بشأن البنود الخمسة الأولى من جدول الأعمال، نقدم شكرنا الخاص للمنســـقين على ما أبدوه من قيادة قديرة وتوجيه حكيم. وإنني على ثقة بأن يكون ما تبقى من جولة المناقشات الأولى، فضلاً عن جولة المناقشات الثانية من المرحلة الأولى على القدر نفسه من الحفز والتطلع إلى المستقبل.

وأود الإشـــارة بصورة مستقلة إلى أن بياني لن يكتمل من دون الإشارة إلى الأخبار السارة الواردة من بكين بشأن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وترحـــب تركيا بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الستة في بكين بشأن الخطوات الأولية الرامية إلى تنفيذ البيان المشترك لعام ٢٠٠٥ بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ونأمل في استمرار الزخم المكتســـب أثـــناء المحادثات وتحقيق نتائج ملموسة، الشيء الذي سيعزز النظام العالمي لمنع الانتشار ويساعد على إحلال السلام والأمن والرخاء بشكل دائم في المنطقة.

وأشكركم على حسن الإصغاء، مع التأكيد مجدداً لتعاون ودعم وفد بلدي الكاملين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل تركيا، السفير أوزومكو على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

(تابع بالإنكليزية)

وأعطـــي الكلمة الآن إلى سفير ألمانيا السيد بيرنهارد براساك ليدلي، باسم الاتحاد الأوروبي، ببيانه بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح.

السـيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على تفضلكم بإعطاء ألمانيا الكلمة للمرة الثانية أثناء هذه الجلسة، باسم الاتحاد الأوروبي.

ويشرفني مرة ثانية التكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم مرة أخرى سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم ثانيةً دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيه عمل هذا المؤتمر.

واسمحـوا مـرة أخرى أن أهنئ سفير بلغاريا السيد دراغانوف، وسفير إندونيسيا السيد ويبيسونو على توليهما منصبي منسقي البندين ٥ و٦ من جدول أعمالنا، على التوالي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم مرة أخـرى يا سيادة الرئيس، كما يؤكد للمنسقين، دعمه الكامل لجهودكم الرامية إلى قيادة وتوجيه عملنا في إطار مختلف بنود جدول الأعمال.

لقد أمضى مؤتمر نزع السلاح والمنظمات التي سبقته في هذا المضمار وقتاً طويلاً في مناقشة مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح. وأُدرجت هذه المسألة عام ١٩٨٠ في جدول أعمال لجنة نزع السلاح، وهناك العديد من الهيئات الفرعية - لجنة نزع السلاح في بداية الأمر ثم مؤتمر نزع السلاح لاحقاً - التي تعاملت مع هذه المسألة وقدمـت تقاريـر بشأنها، كان آخرها عام ١٩٨٩. وأُرفق بتلك التقارير النص المتعلق بالبرنامج على نحو ما تم التفاوض بشأنه حتى ذلك الوقت. وبعد ذلك، لم تُناقش المسألة بشكل مباشر إلا في مؤتمر نزع السلاح حتى عام ١٩٩٢، وتشكل الفقرات من ٨٣ إلى ٩٠ من تقرير المؤتمر لعام ١٩٩٢ آخر محضر شامل يتعلق بالنظر في مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح.

وفي عـام ١٩٩٧، أصبح هذا البند أساساً للنظر في مسألة جديدة هي على وجه التحديد الحظر العالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، من خلال تعيين منسق خاص أوكلت إليه مهمة إجراء مشاورات بشأن إمكانية تحديد ولاية تتعلق بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتم توسيع مهمته في عام ١٩٩٨ من خلال التماس آراء الأعضـاء في المؤتمر بشأن الطريقة المثلى للتعامل مع المسائل المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، مع مراعاة أمـور منها، ما يطرأ من تطورات خارج المؤتمر، وتمثل ذلك بطبيعة الحال في توقيع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وأود في هذه المرحلة الحاسمة أن أكرر تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لهذه الاتفاقية. ونرحب بالتقدم الذي تحقق في مجال إضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية، وتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وتطهير المناطق المـزروعة بالألغام ومساعدة ضحايا الألغام. ونعتبر أن المؤتمر الاستعراضي الأول في نيروبي عام ٢٠٠٤ قد حقق نجاحاً كبيراً وأتاح للمجتمع الدولي فرصة لتقييم التقدم المحرز في سبيل إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد وللتفكير ملياً في هذا التقدم. ومن أجل التغلب على ما تبقى من تحديات تواجه تنفيذ الاتفاقية بشكل تام، وافق مؤتمـر نيروبي على خطة عمل طموحة للسنوات الخمس القادمة، ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بهذه الخطة. ونعبر عن ترحيبنا ودعمنا بالنسبة للوثيقتين الختاميتين اللتين تم اعتمادهما لاحقاً في الاجتماعين السادس والسابع للدول الأطراف المعقودين في زغرب عام ٢٠٠٥ وجنيف عام ٢٠٠٦ على التوالي.

وتعزيزاً لهذا النجاح، يرحب الاتحاد الأوروبي بالنداء الذي وجهه اجتماع القمة العالمي إلى الأطراف في الاتفاقية للتنفيذ الكامل لالتزاماتها، وإلى جميع الدول التي يمكنها أن تقدم مساعدة تقنية أكبر إلى الدول المتضررة بالألغـــام بأن تفعل ذلك. ونناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. فإضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية شرط ضروري لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي الدعم للبلدان والمجتمعات المحلية المتضررة وسيواصل ذلك. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، خصصت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية أكثر من ٥٣٠ مليون يـــورو للأعمـــال المتعلقة بالألغام. ونود الإشارة، ونحن نتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، إلى استراتيجية الجماعة الأوروبـــية، وخصوصاً استراتيجيتها للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ التي تسعى، في ضوء هدفنا المتمثل في منع وقوع المزيد من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، إلى تقليل الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية المزروعة والمخزونة، وذلك من خلال توفير المساعدة الاقتصادية والطبية للسكان المحليين المتضررين ولضحايا الألغام الأرضية. وسيستمر الاتحاد الأوروبي بأكمله في تقديم الدعم للأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام التي تركز على أفقر البلدان المتضررة بالألغام. وسنواصل العمل لتحسين فعالية النظام الدولي للأعمال المتعلقة بالألغام.

ولقـــد كان السفير غونتر سيبيرت وهو أحد من سبقني ممثلاً دائم لألمانيا لدى هذا المؤتمر، وكان وقتها المنسق الخاص المعني باستعراض جدول الأعمال، هو الذي أشار في عام ٢٠٠١ إلى أن المرونة التي اكتسبها مؤتمر نـــزع السلاح تعود إلى تصريح الرئيس بصورة منتظمة بأنه يفهم أنه إذا كان هناك توافق في الآراء داخل المؤتمر بشأن تناول أي قضية، فيمكن تناولها في إطار جدول الأعمال هذا، كما تعزى هذه المرونة إلى البند ٦ من جدول الأعمـــال التقليدي للمؤتمر. وقد أدى ذلك إلى فهم عام واضح يتمثل في أن أي مسألة تتصل بنزع السلاح يمكن ضـــمها إلى هذا البند، إذا قرر المؤتمر ذلك. وهذه هي الطريقة التي ينظر بها الاتحاد الأوروبي إلى الملاحظات التي قدمها منسق هذا البند من جدول الأعمال بالنسبة لخطة عمله المقترحة.

وأود بهـــذه الروح أن انتهز هذه الفرصة لأكرر تأكيد موقف الاتحاد الأوروبي إزاء المسألة الملحة المتعلقة بوضع معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

ففي الجلسة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الصريح، من خـــلال الرعاية المشتركة، للقرار ٨٩/٦١ المعنون "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها".

ويـــرى الاتحاد الأوروبي أن الوقت قد حان لتأسيس هذا النوع من المعايير: ففي كل يوم وفي كل مكان يتضـــرر الناس من الآثار الناجمة عن عمليات نقل الأسلحة بطريقة غير مسؤولة. والآثار السلبية لذلك في السلم والإعمار والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة شديدة الضرر بالبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وعـــلاوة على ذلك، فإن هذا النقل يحيد بالموارد الشحيحة بعيداً عن التخفيف الحيوي من حدة الفقر وغيره من الأعمال الإنمائية. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن هناك نداء قوياً من عدد من الزعماء السياسيين والروحيين في العالم، وكذلك من الدول والمجتمع المدني لوضع معاهدة جديدة لتحسين تنظيم الاتجار بالأسلحة.

ونظـــراً إلى أنه لا يوجد حالياً أي صك شامل ملزم دولياً لتوفير إطار تنظيمي متفق عليه لهذا النشاط، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتأييد المتزايد في كل بقاع العالم لإبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، وهو تأييد وثّقته بصورة جيدة الأغلبية الكاسحة التي ساندت اعتماد القرار المذكور آنفاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن المعايير الملزمة، التي تتسق مع المسؤوليات الحالية للدول بموجب القانون الدولي ذي الصلة، ستكون حاسمة في التعامل مع مسألة الاتجار غير المسؤول بالأسلحة التقليدية الذي تترتب عليه تبعات رهيبة في بعض أنحاء العالم الأكثر عرضة للخطر.

ويـــرى الاتحاد الأوروبي أن بدء عملية رسمية شاملة لتحقيق هذا الهدف في إطار الأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة أمر مطلوب، ويرى أن القرار يوفر الأساس لذلك. وعليه، سيتعامل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بصـــورة إيجابـــية مع استفسار الأمين العام الذي يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الجدوى والنطاق ومشاريع البارامـــترات فـــيما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانوناً يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصـــديرها ونقـــلها، على النحو المتوخى في الفقرة ١ من منطوق القرار. ونشجع جميع الشركاء في مؤتمر نزع السلاح على أن يفعلوا الشيء ذاته قبل نهاية نيسان/أبريل من هذا العام.

ويبدي الاتحاد الأوروبي اهتمامه بسماع أراء الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة وبشـــأن مسائل أخرى تندرج تحت هذا البند من جدول الأعمال. ونحن على استعداد للمساهمة بصورة بناءة في المناقشـــة، وندعـــو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى دخول المناقشات بالروح ذاتها. ويتعين علينا الحضور إلى المناقشات بعقل مفتوح وأن نكون على استعداد للاستماع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل ألمانيا سعادة السفير براساك على البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. ولا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي لهذا اليوم. فهل يرغب أي من الوفود أخذ الكلمة الآن. لا يبدو الأمر كذلك.

قـــبل اختتام هذه الجلسة العامة، أود أن أبلغكم بأن وزير المملكة المتحدة المسؤول عن تحديد الأسلحة وقضـــايا نـــزع السلاح، السيد كيم هاولز، سيزور جنيف لمخاطبة المؤتمر يوم الخميس الموافق ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ومـــن أجل الاستماع لهذا الخطاب، سيعقد المؤتمر جلسة عامة رسمية في ذلك اليوم تبدأ في تمام الساعة ١٠/٠٠. وستعقد بعد ذلك على الفور الجلسة غير الرسمية المدرجة في الجدول بشأن البند ٦ من جدول الأعمال.

وإذا لم يرغـــب أعضاء آخرون في أخذ الكلمة، أعتبر أننا قد أكملنا أعمال الجلسة العامة لهذا اليوم. ومثلما أعلنت، ستُعقد جلستنا العامة القادمة يوم الخميس ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠